

العنوان:	مسألة التجارة في خطاب مؤرخين مغربيين الناصري والسليماناني
المصدر:	أعمال ندوة التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب
الناشر:	جامعة الحسن الثاني - كلية الآداب والعلوم الإنسانية بعين الشق
المؤلف الرئيسي:	مكاوي، أحمد
المجلد/العدد:	مج1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1989
مكان انعقاد المؤتمر:	الدار البيضاء
الهيئة المسؤولة:	كلية الآداب والعلوم الإنسانية بعين الشق - جامعة الحسن الثاني
الشهر:	فبراير
الصفحات:	150 - 137
رقم MD:	731624
نوع المحتوى:	بحوث المؤتمرات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	تاريخ المغرب، الاقتصاد المغربي، التجارة في المغرب، المؤرخين المغاربة
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/731624

مسألة التجارة في خطاب مؤرخين مغربيين الناصرى والسليمانى

ذ. أحمد مكاي
كلية الآداب - الجديدة

لم يعن المؤلفون المغاربة خلال القرن التاسع عشر بالقضايا الاقتصادية مثلما كان الامر بالنسبة للفقيهاى والتراجم، اذ نادرا ما يتم العثور على مؤلف يعالج جوانب اقتصادية تهم الانشطة الحرفية أو التجارية أو الزراعية. وتوجد اشارات اقتصادية متناثرة ضمن مؤلفات لهاطبع عام. أي أنها لاتركز على الجانب الاقتصادى، وإنما تأتي عرضا خلال تناول جوانب أخرى مثل تحديث الجيش أو الجباية مثل دعوة الفلاق السفىانى الى اقامة الصنائع للاستغناء عن الرعية فى جمع المال (1) والربط الذى أقامه على السوسى السملالى بين الاهتمام بالزراعة وتوفير المال اللازم لنفقات الجند (2). غير أن هذه اللمع لا ترقى الى مستوى تحليل دقيق وعميق لوضعية الاقتصاد المغربى فهى دعوات عامة الى الاهتمام بالحرف والزراعة دون أن تقدم تصورا واضحا بشأن إصلاح الوضع الاقتصادى. كما توجد إشارات اقتصادية ضمن المؤلفات التاريخية، تتعلق بالنظر فى بعض النوازل الاقتصادية المرتبطة بالضغوط الأوربية على المغرب، ويدخل فى هذا الإطار مثلا، ماورد فى جوانب الناصرى عن استشارة السلطان الحسن الأول بخصوص تسريح الحبوب والمواشى باتجاه الدول الأوربية، أو فى تعليقه على

(1) خاطب محمد الفلات السفىانى السلطان محمد الرابع قائلا: «...فكثرت أيها الملك من الصنائع...

فالبضائع والأعمال تعمّر الأسواق وتكثر الأموال، وانظر أرض العجم والصين وأهم النصرانية كيف استكثر فيها الصنائع فكثرت أموالهم واشتدت شوكتهم واكتفوا عن زعيتهم»، تاج الملك المبتكر ومداده من خراج وعسكر مخطوط بالخزانة الحسنية الرباط، 2502، ورقة 44.

(2) على السوسى السملالى : عناية الاستعانة فى حكم التوظيف والمعونة مخطوط الخزانة العامة

الرباط، 480، ص. 19 - 20، ص. 63.

غلاء الأسعار والسكة أو ماضمته الحسن الهلالي كتابه (الفتوحات الذهبية في سيرة مولانا الحسن السنية)، من إشارات إلى فوائد تسريح الحبوب والماشية خلال تعليقه على الاستشارة المذكورة (3). أما المغاربة الذين زاروا بعض المدن الأوربية خلال القرن الماضي ضمن سفارات، فلم تحتو مذكراتهم، حول تلك السفارات - لمعا اقتصادية بالغة الأهمية، حيث اقتصرت على وصف بعض المصانع، وهي في أغلبها عسكرية، وكذلك وصف الأبنك، ما عدا استثناءات قليلة، مثلما قام به محمد بن عبد الله الصغار بعد رجوعه من فرنسا سنة (1846)، حيث سجل في مذكراته بيانات بالأرقام عن ميزانية كل وزارة من الوزارات الفرنسية، كما تحدث عن مداخيل الدولة ومصادرها، وطرق جباية الأموال، وتطرق إلى النظام النقدي والأوراق البنكية وتداولها، ولم يفته أن يسجل بعض الملاحظات حول التعامل التجاري (5) وعلى العموم، يمكن القول بأن حضور الجانب الاقتصادي في الفكر والتأليف المغربي كان حضورا باهتا مثل الفكر العربي الإسلامي بشكل عام (6).

وفيما يتعلق بالتجارة، يلاحظ أن بعض المؤلفات التي وصلتنا معلومات عنها، عالجت - في مجملها - مسألة التجارة في إطار نقد الانفتاح على

(3) اعتقد الحسن السملالي أن التسريح الذي أوغز به السلطان، يسمح باستعادة المغرب للمال الذي فقده، ولعله يشير بذلك إلى الانتهاء من تسديد غرامة حرب تطوان.

وأضاف بأن ما يوسق من حبوب ومواشي باتجاه الدول الأوربية يخلف ويعوض في كل سنة، انظر: ابن زيدان: إتحاف أعلام الناس، ج. 2، ص. 393-394.

(4) انظر على سبيل المثال :

محمد الطاهر الفاسي : الرحلة الأبريزية إلى الديار الانجليزية، تحقيق محمد الفاسي، قاسي، فاس، 1967، ص. 23-28-34-35.

- أحمد الكردودي : التحفة السنية للحضرة الحسنية بالمملكة الاصبنيولية، المطبعة الملكية، الرباط، 1963، ص. 86. ما بعدها.

(5) رحلة إلى فرنسا لمحمد بن عبد الله الصغار التطواني، مخطوط الخزنة الحسنية، رقم 113.

انظر عن هذه الرحلة مثلاً : - محمد العربي الخطابي مشاهدات دبلوماسي في عهد المولى عبد الرحمان بن هشام، دعوة الحق، ع. 264، 1987، ص. 36-48.

(6) عن الحضور الباهت للقضايا الاقتصادية والاجتماعية في الفكر الإصلاحي العربي الإسلامي الحديث انظر علي أومليل: الإصلاحية العربية والدولة الوطنية، ط. 1، دار التنوير، بيروت، 1985، ص. 24.

أوروبا، دون أن تتناول عمق الممارسة التجارية من مقد وبضائع ومردودية وغيرها، وإنما ركزت على تحريم النشاط التجاري الذي يقوم به المغربي المسلم في أرض الحرب والكفر، ومن ذلك تأليف محمد بن أحمد الرهوني (ت 1814) رسالة وجيزة في «أن التجارة إلى أرض الحرب وبعث (المال إليها ليس من فعل البرة» (7) حيث أبدى موقفا معارضا من ممارسة التجارة بالبلدان الأوربية، وقد أكد على ذلك عدد من العلماء في العقود اللاحقة منهم: الناصري - الذي سنتطرق إلى موقفه بنوع من التفصيل لاحقا - ومحمد بن المدني كنون، الذي كتب إلى بعض أهل فاس القاطنين بالجزائر، ومنهم طائفة كبيرة من التجار، رسالة سماها «نصيحة في التحذير من الإقامة بأرض العدو» حثهم فيها على الهجرة من دار الحرب إلى دار السلام (8) كما شدد جعفر الكتاني على عدم الارتباط بأية علاقة مع الأوربيين كيف ما كان نوعها (9). بيد أن فكرة رفض التعامل مع الأوربيين وتحريم الاتجار بالأقطار الأوربية أخذت تنهار تدريجيا مادام الاختلاط بالأوربيين تكثف على نحو سريع، ولم يعد بالإمكان التوقع على الذات، ولعل أوضح نموذج على رفض فكرة الانغلاق والدفاع بقوة عن فكرة الذهاب إلى أوروبا بقصد التجارة، ما جاء على لسان الحسن الحجوي (10) الذي مارس التجارة بأوروبا - ردا على بعض المالكية في حكم التجارة بأرض العدو مخاطبا ولده محمد الحجوي «لا تكن جامدا على قول الفروعين فإن التجارة المذكورة في قوله تعالى «وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها وتركوك قائما كانت بالشام وهي أرض حرب إذ ذاك، وأقرهم

(7) محمد بن أحمد الرهوني : الرسالة الوجيزة المحررة في أن التجارة إلى أرض الحرب وبعث المال إليها ليس من فعل البرة، مخطوط الخزنة العامة، الرباط د. 194. وقد ورد في مستهلها «إنه عمت البلوى في هذا العصر بمسألة، وهي سفر تجار المسلمين إلى أرض الحرب والكفر...».

(8) محمد بن المدني كنون : نصيحة في التحذير من الإقامة بأرض العدو مخطوط الخزنة العامة الرباط 2223، ص. 145 - 146.

(9) جعفر الكتاني : جواب علماء فاس عن كتاب السلطان مولانا الحسن... مخطوط الخزنة العامة، الرباط، ك. 1119، ص. 111 - 113.

(10) انظر ترجمته ضمن كتاب ولده محمد الحجوي: الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، ط. 1977، ج. 2، ص. 314 - 317.

عليها القرآن، وقد اتجر عليه السلام بها قبل البعثة بنفسه الكريمة، وهو معصوم من المحرم، وفي كل ما يقدر في العدالة قبل البعثة وبعدها. على أن أوربا لم تبق دار حرب، بل هي الآن دار سلام، منذ سلم المغرب أصطوله وعقد معها المعاهدات وتحقق أمن المسلم فيها على دينه وماله وعرضه وقد أذن الإمام في التجارة بها» (11). وفي نفس الاطار يدخل تأليف أحمد بن المامون البلغيثي (ث. 1929) كتابه بيان الخسارة في بضاعة من يحط من مقام التجارة»، الذي تزامن مع ازدياد عدد التجار الذاهبين إلى أوربا ومع بداية استخدام أنظمة حديثة في التعامل التجاري على نطاق واسع مثل الأبنك والتأمين على البضائع (12).

وبصفة عامة، خلف الانفتاح على أوربا تجاريا ردود فعل أغلبها نحت نحو الانغلاق، وحتى في حالة قبولها بالانفتاح (حالة الناصري مثلا)، فإن ذلك تم تحت تأثير الخوف من المجابهة مع الأوروبيين أما عمق المسألة الاقتصادية واقترح الحلول لمشاكلها فلم يتم طرحها، ما عدا مقترحات قليلة، مثل تلك التي تقدم بها محمد السليمان.

التجارة مع أوربا : تنازع الانفتاح والانغلاق عند الناصري

يبرز الانفتاح عند الناصري في دفاعه عن سياسة المخزن بشأن تسريح وسق الحبوب الماشية باتجاه الدول الأوروبية، وقد حاول إبراز المنافع التي يمكن أن تترتب عن ذلك الانفتاح، بالرغم من تأكيده المستمر على الآثار السلبية التي تنجم عن الاختلاط والاحتكاك بالأوروبيين، بيد أن الانفتاح الذي تحمس له الناصري تحول إلى انغلاق حينما بحث مسألة ارتياد التجار المغاربة للبلدان الأوروبية.

أ- ارتفاع الأسعار والسكة كنتيجة للاختلاط بالأوروبيين :

لقد حاول الناصري رصد الأضرار الناتجة عن انفتاح المغرب على أوربا خلال تعليقه على بعض الأحداث التي شهدتها المغرب خلال القرن التاسع

(11) ن. م. ص. 316-317.

(12) انظر : محمد المنوني : مظاهر يقظة المغرب الحديث، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985، ج. 2.

ص. 394-395.

عشر، ففي إحدى سنوات حكم السلطان عبد الرحمان بن هشام مثلاً ارتفعت السكة المغربية ورافقها ارتفاع في الأسعار، وقد عمل السلطان المذكور على حصر ذلك بدون جدوى. وفسر الناصري (13) ذلك الارتفاع المزدوج في السكة والأسعار بأنه من ذيول معاهدة الصلح مع فرنسا بعد انكسار إيسلي وما تبعه من إسقاط السلطان عن الدنمارك والسويد ودول أخرى الأتوات التي كانت تؤديها إلى المغرب وقد أفضى ذلك إلى ازدياد عدد التجار القادمين إلى المراسي المغربية وأصبحوا يتاجرون في سلع كانت ممنوعة عليهم في السابق، وهو ما جعل الاختلاط يتكثف بين المغاربة والأوربيين، وظهر أثر ذلك الاختلاط على النقود والأسعار «لأن سكتهم كانت هي الغالبة وهي أكثر روجاناً من سكة المغرب» كما أن التأثير الأوربي مس الأسعار طالما أن التجار الأوربيين يغالون في أثمانها (14).

إن التفوق الأوربي في النقد والأسعار هو جزء من تفوق عام يعود إلى شروط معينة أجملها الناصري في «الترقي في التمدن وحسن الترتيب واتساع الأمن» (15) وبما أن المغرب اختلت أو انعدمت فيه هذه الشروط فلا بد أن تتأثر أسعاره ونقوده سلبياً بالتفوق الأوربي. ومع مرور العقود تعمق التأثير السلبي الأوربي على أحوال الناس المعاشية فمس التجار والحرفيين وكل الناس، وهذا ما أقر به الناصري (16) بيد أنه استدرك الأمر بإشارته إلى أن أهل المغرب أفضل حالاً في الأسعار والمعاش مقارنة بأهل مصر والشام مادام اختلاطهم بالأوربيين أقل (17).

لم يواكب إقرار الناصري بالأضرار الناجمة عن التمازج بالأوربيين البحث عن السبل التي يمكن للمغرب بواسطتها أن يحد من تلك الأضرار أو يقضي عليها كلياً، حيث لم يقدم مقترحات بشأن إصلاح الوضع النقدي والاقتصادي مثلما فعل بخصوص المسألة العسكرية، ويبدو أنه يئس من

(13) أحمد الناصري، الاستقصاء، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956، ج. 9، ص. 53-54.

(14) ن. م. ص. 54.

(15) ن. م. ص.

(16) ن. م. ص. 207 - 208.

(17) ن. م. ص. 208.

إصلاح ذلك ففوض أمره إلى السماء «وغايته إلى الله تعالى المنفرد بالغيب» (18).

ب - انفتاح تحت الضغط :

لقد شكل التأثير السلبي الناجم عن الاختلاط بالأوروبيين في المبادلات التجارية وغيرها، إحدى هواجس الناصري الأساسية خلال تحليله لبعض جوانب أزمة المغرب في القرن 19 (19)، غير أن هذا لم يحل بينه وبين تأييد المخزن في الانفتاح على أوروبا بحريا، ولا سيما ما يتعلق بتسريح وسق الحبوب والماشية، ويعزى هذا التأييد، إلى الخوف من أن رفض تسريح الأشياء المتنوعة الوسق، قد يفضي إلى نشوب حرب بين المغرب والدول المعنية بذلك (20)، وهي مواجهة لا قدرة للمغرب على خوضها، للأسباب التي سبق أن فصل فيها خلال تعليله لاستحالة القيام بالجهاد (21).

إنه انفتاح ناجم عن الوعي بعدم القدرة على مقارعة الأوروبيين الذين يتمتعون بالتفوق، وقد حاول الناصري التخفيف من وطأة الخوف بإشارته إلى فوائد التسريح، وهي أن «الناصرى إذا اشتروا منا شيئا فإنما يشترون بالثمن الذي له بال ويعشرونه بالصاكة التي لها بال، فتحصل الأرباح للرعية وللسلطان، وهذه منفعة مقطوع بها» (22).

أما ارتفاع أثمان الحبوب والمواشي - بفعل التسريح - وما يمكن أن يسببه من تضيق على الناس في معاشهم، بمس قدرتهم الشرائية فهو أمر غير مقطوع به، بل أنه لجأ إلى الغيب لنفي حصول هذه المضرة أو للتهرب من إثارتها بالمرّة (23). ويبقى تبرير التسريح بحصول الأرباح للرعية

(18) ن. م. ن. ص.

(19) ن. م. ص. 163. ص. 165. ص. 195. ص. 201.

(20) ن. م. ص. 187.

(21) انظر أحمد الناصري : تعظيم المنّة بنصرة السنة، مخطوط الخزانة العامة، الرباط، 530. ورقة

87. وانظر أيضا الاستقصا، ج. 9 ص. 191.

(22) الاستقصا، ج. 9، ص. 186.

(23) انظر ن. م. ن. ص.

وللسلطان ونفي حصول مضرّة للرعية في معاشهم تبريرا ثانويا، ليس في قوة التبرير الأساسي، وهو الخشية من نتائج مجابهة غير متكافئة مع الأوروبيين في حالة امتناع المغرب عن تسريح ما يطلبه الأوروبيون من حبوب ومواشي.

ج - الانغلاق : تحريم الاتجار بالبلدان الأوروبية :

يقابل هذه الدعوة إلى الانفتاح على أوروبا في المجال التجاري دعوة مناقضة لها تماما، وتتجلى في نقده اللانحاز للتجار المغاربة الذين يتوجهون إلى البلدان الأوروبية - باعتبارها دار حرب وكفر وذلك يعني العودة إلى الانغلاق، فقد اعتبر الناصري التجارة في أوروبا عملا بدعيا وحشد مجموعة من أقوال السلف للبرهنة على تحريم هذه التجارة، لأنها تفضي إلى مفسد دينية ودنيوية عديدة، منها عدم التمكن من إقامة شعائر الدين على الوجه المشروع (...).

وربما أدركه - أي المسلم - أجله هناك فقبر بأرض الكفر إذا لم ينقل إلى دار الإسلام (...) ومنها مساعدتهم على بيعهم وشرائهم الحرام وعقودهم الفاسدة وكلها أو جلها ربي محض، وقد كثر في هذه الأزمات الفاسدة وتخلق به كل من يتجر في البحر من تجار المسلمين (...) ويجلبون من هناك التصاوير المحرمة بالاتفاق ويبيعونها في الأسواق من غير (...) ومنها الاستغراق في مشاهدة المنكرات والتعرض لملابسة النجاسات وأكل المحرمات» (24).

يلتقي موقف الناصري من ذهاب التجار المغاربة إلى أوروبا، مع موقف الرهوني المشار إليه آنفا، ويندرج ضمن إطار عام هو رفض الإقامة في بلاد الكفر والحرب لأن تلك الإقامة تعطل القيام بالشعائر الدينية على الوجه الصحيح وتجعل المسلم خاضعا لقوانين الأوروبيين ومعاملاتهم التجارية التي لا يتطابق بعضها بعضا أو كلها مع المعاملات الشرعية وهذا ما سبق أن نبه إليه محمد كنون وجعفر الكتاني وغيرهما. وأن ما اتخذه الناصري ذريعة أو سنداً لتبرير تحريم الاتجار بالبلاد الأوروبية وهو فساد عقود

(24) تعظيم المنة بنصرة السنة، ورقة 89.

ومعاملات الأوربيين غير مستبعد أيضا حينما يتقاطر التجار على المغرب ما دامت أغلب هذه المعاملات والعقود لم تكن تجري وفق ما هو مسطر في الشريعة الإسلامية لأن التغلغل الاقتصادي الأوربي في إطار المد الامبريالي أصبح أقوى من أن يفسح المجال لتطبيق الشريعة، ولعل أبرز نموذج على هذه القوة هو إجبار المخزن المغربي على تسريح وسق المواد الممنوعة الوسق بعد تماطل كثير من جانبه في الاستجابة لطلب الأوربيين.

خلاصة القول، إذا كان الناصري واعيا بالأضرار التي سببها مجيء الأوربيين إلى المغرب وذهاب المغاربة إلى أوربا، فإنه في الحالة الأولى يدعو إلى الانفتاح بتسريح وسق الحبوب والماشية لأن الخوف من التهديد الأوربي يحضر في ذهنه بقوة إذا امتنع المخزن عن تلبية مطالب الأوربيين. أما في الحالة الثانية، حيث التهديد الأوربي غير وارد، فإنه يتشبث بأقوال السلف المحرمة للتجارة بأرض العدو للحيلولة دون الانفتاح. هناك إذن، تنازع في ذهنه بشأن العلاقة بين المغرب والدول الأوربية ولا سيما في مجال المبادلات التجارية، ولكن هذا التنازع يطغى عليه الميل إلى الانغلاق أما الإنفتاح فلا يتم الجnoch إليه إلا خوفا من التهديد الأوربي.

السليمانى : ضرورة الاستغناء عن الأجانب فى الحاجيات الضرورية

خصص السليمانى صفحات بعينها - ضمن كتابه اللسان العرب - لتقديم تصوره حول المسألة الاقتصادية، مع تركيزه على المبادلات التجارية(25) وهو أمر لا نجد مثيلا له عند الناصري الذى أورد نتفا متفرقة. لقد تعاطى السليمانى لمهنة التجارة، واستقر مدة بمدينة تلمسان حيث كان يقيم عدد من التجار الفاسيين، وذكر «أن التجارة التى كان يزاولها لم تتخذ صورة جدية وإنما كانت مظهرا من مظاهر التعايش

(25) محمد السليمانى : اللسان العرب عن التهافت الأجنبى حول المغرب مطبعة الأمنية، الرباط، 1971، ص. 155 - 157.

فقط».(26) ويبدو أن احتكاكه بالممارسة التجارية وبالتجار كان له تأثير فيما كتبه عن هذا الموضوع مع تفتح فكري والمأم بظروف المحيط الذي عاش فيه، مما جعله يطرح مقترحات متقدمة بشأن إزالة الخلل الذي أصاب الوضعية الاقتصادية للمغرب من جراء التسرب الأوربي والتهاون في مجابهته.

أ - التمييز بين التجارة السلبية والتجارة المربحة :

ربط السليمانى بين الاستعداد لمجابهة التهديد الأجنبي وبين تعلم العلوم الصناعية لا لأن استخدام المعادن بشكل وسيلة صناعة المدافع والبارود وجميع الأسلحة التي يتطلبها الاستعداد(27) أما العناية بالفلاحة والترقي فيها، فهو القمين بأن يجعل الأمة تستغني عن الأجنبي في استيراد المواد الزراعية الضرورية، كما أن هذا العناية توفر للبلاد الكثير من النقود وتجعل ثروتها تتكاثر(28) وعلى هذا الأساس ميز بين صنفين في الممارسة التجارية :

- الأولى سلبية : وتتمثل في جمع النقود للحصول في مقابلها على كل ما يلزم من مواد أو بضائع صناعية وزراعية من الخارج، فهذه التجارة تؤدي في نهاية المطاف إلى استنزاف النقود المؤدي إلى الإفلاس السريع.(29)

- أما الثانية فهي تجارة إيجابية مربحة، تقوم على تسويق المنتجات الزراعية والصناعية المحلية في البلدان الأخرى والحصول مقابلها على النقود(30). وهذه التجارة لا تحافظ على ثروة البلاد وحسب، وإنما تزيد نموها. وهي التي منحت القوة والازدهار للدولة الأوربية. بما استنزفته من نقود البلاد الأخرى التي اتبعت الممارسة التجارية الأولى، وقدم مثالا على

(26) ن. م. ص. ب.

(27) ن. م. ص. 155.

(28) ن. م. ن. ص.

(29) ن. م. ن. ص.

(30) ن. م. ن. ص.

ذلك من المبادلات التجارية بين المغرب وأوربا، فهذه الأخيرة «تستنزف من البلاد المغربية مائتي مليون في كل سنة قيمة وارداتها من أصناف البضائع التي يمكننا استنتاجها ببلادنا» (31).

لقد لمس السليمانى التأثير السلبي لرواج البضائع الأجنبية على الحرف المحلية، من خلال تكاثر إقبال المغاربة على المنسوجات الحريرية الأوربية ونمو مبيعاتها بوتيرة سريعة على حساب المنسوجات الحريرية الوطنية رغم أنها أمتن وأقل ثمنا منها (32).

وتوجه بالنقد إلى طائفة التجار ولا سيما الطائفة المعروفة باسم البلديين - وهم في الأصل يهود أسلموا - باعتبارهم المسؤولين عن إدخال وترويج البضائع الأوربية وما تبع ذلك من عادات استهلاكية بذخية، كما ألقى على عاتقهم مسؤولية تخريب مالية الدولة، ولعله يشير بذلك إلى تهريبهم الأموال وتزييفهم للنقود، كما انتقد هؤلاء التجار بسبب لجوئهم إلى الاحتماء بالقوى الأوربية. وقد ربط السليمانى بين النفوذ الذي أصبحت تتمتع به هذه الطائفة بفعل الاتجار بالبلاد الأوربية وصلاتها بالأوربيين، وبين نمو نفوذها السياسي حيث أصبح أفرادها يتحكمون في توجيه الأحداث بالمغرب بالشكل الذي يخدم مصالحهم وأهدافهم «...وأما أهل الحواضر وطلاب الارتزاق فقد اتسعت مكاسب أهل الحركة منهم بسبب الاتصال مع أوربا وفتح موانئ التجارة وكثرة الصادر والوارد فعظمت ثروتهم وتناولوا في المباني والتأنق في اللذات بما لم يبق له مثيل وسمت أقدار طائفة من التجار وصار بينهم الحل والعقد وإلهم الأخذ والرد ولم يقتصر الأمر على المجالين التجاري والسياسي، بل تعداه إلى المجال العلمي، حيث لم يبرح هؤلاء البلديون أن تسورت أعناقهم لمزاحمة أهل الاباية والنجدة فنافسوهم في مصطفاتهم وحرفهم العلمية والتجارية وسدوا دونهم أبواب الارتزاق» (34).

(31) ن. م. ن. ص.

(32) ن. م. ن. ص. 155 - 156.

(33) محمد السليمانى : زبدة التاريخ وزهرة الشماريخ، الخزنة العامة، الرباط، 3657 ج. 2، ص. 348

وانظر لسان العرب ص. 20 ص. 28.

(34) اللسان المغرب، ص. 28.

ب - تدابير من أجل إزالة الخلل في الميدان الاقتصادي :

يبدو أن السليمانى أدرك بأن الميزان التجارى يجب أن يقوم على التصدير أكثر من الاستيراد ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالاستغناء عن الكثير من المواد المستوردة، التي يمكن توفيرها في الداخل من خلال العناية بالأرض وإحياء الصناعات القديمة وتطويرها، وفي هذا الصدد اقترح مجموعة من التدابير اعتبرها كفيلة بإزالة الخلل الذي أصاب الاقتصاد المغربي: فإذا كان الإقبال على المنسوجات وغيرها من البضائع الأوربية يعزوه إلى اقتداء العامة بالعادات الاستهلاكية الرائجة في أوساط المترفين، فإنه يوجه خطابه إلى «الطبقة العليا» كي تعود إلى استهلاك المواد المحلية (ومنها المنسوجات)، وتقلع عن الاستمرار في اقتناء المصنوعات الأوربية حتى تحذو العامة حذوها في ذلك (35). ولم يكتف بالدعوة إلى استهلاك المواد المحلية وإنما ألح على تحسينها وتطويرها كي تنافس البضائع الأجنبية في الجودة (36). وبما أن المغرب اشتهر في الماضي بالمنسوجات الكتانية وكان يتوفر على مصانع السكر يصدر منها إلى أوربا، فما المانع من إحياء تلك الصناعات للاستغناء عن الاستيراد؟ (37) ودعا الدولة إلى تحمل المسؤولية في مساندة الصناعات، بأن تقدم لهم المساعدات الضرورية لتطوير الإنتاج (38) إن تطبق هذه التدابير من شأنه أن يوفر للبلاد المواد الأساسية اللازمة للاستهلاك الداخلي ويجعلها تستغني عن استيرادها من الخارج وما يسببه ذلك من استنزاف لطاقتها المالية، وبذلك ترتقي إلى مصاف الدولة المتقدمة مادام «التمدن الحقيقي عند الأمم الراقية هو أن تستغني الأمة عن غيرها في جميع حاجياتها، بحيث تقوم بجميع شؤونها» (39).

(35) ن. م. ص. 157.

(36) انظر ن. م. ص. 156.

(37) ن. م. ن. ص.

(38) يقول السليمانى بأنه على الدولة أن تساعد الصناعات بأنواع المساعدات ليحصل النشاط لكل مخترع صنعة تؤدي لمصالح بلاده ويكون له الاحترام اللائق بأمثاله.

اللسان المغرب، ص. 157.

(39) ن. م. ص. 155.

وشدد السليمانى فى مجال المبادلات التجارية على ضرورة عقد معاهدات تجارية مع البلدان الأجنبية بشروط غير مضرّة أو مجحفة بمصالح البلاد، ومن جملة التدابير التى اقترحها لحماية الاقتصاد الوطنى فرض ورفع الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة والعمل على تخفيضها فيما يتعلق بالبضائع المصدرة (40) ثم تشكيل الجمعيات من ذوى الخبرة والدراسة فى الأمور التجارية الدولية للاستفادة منها فى تحجير البضائع أو زيادة الضريبة أو تسريحها من غير أداء أصلا، كما إذا كانت البلاد محتاجة إلى الحبوب فإنها تضيف من الأداء مدة محددة» (41) وقد أكد السليمانى لاحقا - ضمن كتابه زبدة التاريخ وزهرة الشمارىخ - على أن تنمية الثروة فى بلد من البلدان لا ترتبط بامتداد مساحته وأملاكه، وإنما ترتبط باستتباب العدل والحرية وحسن التنظيم (42)، وهو ما انتهى إليه قبله خير الدين التونسى خلال حديثه عن العلاقة بين تقدم الأوروبيين فى الصناعات وسريان العدل والحرية فى بلدانهم (43).

خلاصة القول لم يبحث السليمانى مسألة الانفتاح أو الانغلاق عن أوروبا وشرعية ارتياد التجار المغاربة للبلدان الأوروبية بالشكل الذى تم عند الناصري، فهذا أمر تجوز بفعل التطور الحاصل فى العلاقات بين المغرب وأوروبا، إذ لم تعد إمكانية للانغلاق وتحجيم التجار المغاربة من الذهاب إلى أوروبا، وإنما بحث فى كيفية الاستفادة من المبادلات التجارية مع أوروبا: فبعد أن وضح أسباب الخلل فى الاقتصاد المغربى قدم بديلا يشتمل على مجموعة من التدابير وهذا يدل على حصول تطور فى تناول المسألة الاقتصادية فى الفكر المغربى الذى عانى من ضعف فى هذا الجانب ويبقى ما

(40) ن. م. ص. 157.

(41) ن. م. ص. 157.

(42) زبدة التاريخ وزهرة الشمارىخ، ج. 2، ص. 391.

(43) يقول التونسى «...ولا سبب لما ذكرناه - أدرى تقدم الصناعات إلا تقدم الافرنج فى المعارف الناتجة عن التنظيمات المبنية على العدل والحرية».

مقدمة أقوم المسالك فى معرفة أحوال الممالك، تحقيق ودراسة معن زيادة، ط. 1، دار الطليعة،

بيروت، 1978، ص. 113.

طرحه السليمانى من مقترحات إصلاحية حالة متقدمة جدا بالقياس إلى عدد من المفكرين السابقين والمعاصرين له وإن كانت هذه المقترحات جاءت في وقت متأخر جدا، فقد اعتبر هذه المقترحات وغيرها في المجالات الأخرى كفيلة بصيانة ما بقي من الاستقلال (44) لكن الحماية الفرنسية جعلت تطبيقها أمرا لاغيا.

(44) اللسان العرب، ص. 180.

ب - تدابير من أجل إزالة الخلل في الميدان الاقتصادي :

يبدو أن السليمانى أدرك بأن الميزان التجارى يجب أن يقوم على التصدير أكثر من الاستيراد ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالاستغناء عن الكثير من المواد المستوردة، التي يمكن توفيرها في الداخل من خلال العناية بالأرض وإحياء الصناعات القديمة وتطويرها، وفي هذا الصدد اقترح مجموعة من التدابير اعتبرها كفيلة بإزالة الخلل الذي أصاب الاقتصاد المغربي: فإذا كان الإقبال على المنسوجات وغيرها من البضائع الأوروبية يعزوه إلى اقتداء العامة بالعادات الاستهلاكية الرائجة في أوساط المترفين، فإنه يوجه خطابه إلى «الطبقة العليا» كي تعود إلى استهلاك المواد المحلية (ومنها المنسوجات)، وتقلع عن الاستمرار في اقتناء المصنوعات الأوروبية حتى تحذو العامة حذوها في ذلك (35). ولم يكتف بالدعوة إلى استهلاك المواد المحلية وإنما ألح على تحسينها وتطويرها كي تنافس البضائع الأجنبية في الجودة (36). وبما أن المغرب اشتهر في الماضي بالمنسوجات الكتانية وكان يتوفر على مصانع السكر يصدر منها إلى أوربا، فما المانع من إحياء تلك الصناعات للاستغناء عن الاستيراد؟ (37) ودعا الدولة إلى تحمل المسؤولية في مساندة الصانع، بأن تقدم لهم المساعدات الضرورية لتطوير الإنتاج (38) إن تطبيق هذه التدابير من شأنه أن يوفر للبلاد المواد الأساسية اللازمة للاستهلاك الداخلي ويجعلها تستغني عن استيرادها من الخارج وما يسببه ذلك من استنزاف لطاقتها المالية، وبذلك ترتقي إلى مصاف الدولة المتمدنة مادام «التمدن الحقيقي عند الأمم الراقية هو أن تستغني الأمة عن غيرها في جميع حاجياتها، بحيث تقوم بجميع شؤونها» (39).

(35) ن. م. ص. 157.

(36) انظر ن. م. ص. 156.

(37) ن. م. ص.

(38) يقول السليمانى بأنه على الدولة أن تساعد الصانع بأنواع المساعدات ليحصل النشاط لكل مخترع صنعة تؤدي لصالح بلاده ويكون له الاحترام اللائق بأمثاله.

اللسان المغرب، ص. 157.

(39) ن. م. ص. 155.